مجلس الوحدة الاقتصادية: سورية أول بلد نزوره بعد قمة جدة

خزيم لـ«الوطن»: سورية مستعدة لتقديم كل الدعم والتعاون لأي جهد يخدم عمل الاتحاد بما ينعكس إيجاباً على شعوبنا وبلداننا العربية

الوطن

أكد وزير النقل زهير خزَيم أهمية توطيد علاقات التعاون والتنسيق مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحادات العربية النوعية المرتبطة به، ومنها الاتحاد العربي للسكك الحديدية.

وأشار خزيم خلال لقائه أمس الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير محمدي أحمد الني والوفد المرافق اليوم في مبنى الوزارة إلى ضرورة السير قدماً بخطوات التنمية وطرح الفرص والمشاريع الاستثمارية في كل قطاع برؤى عصرية، والاستفادة من مزايا وحوافز قانون الاستثمار في سورية، التي تشجع المستثمرين، وتفتح آفاق تعاون كبيرة.

ولفت خزَيم في تصريح لـ«الوطن» إلى الدمار والتخريب الذي لحق بقطاع السكك الحديدية في سورية بسبب الحرب الإرهابية التي شنت عليها والإجراءات أحادية الجانب والحصار الخانق وما نتج عنه من تخريب لنحو ثمانين بالمئة من حجم شبكة السكك الحديدية، منوهاً بدور عمال وكوادر وخبرات وزارة النقل في إعادة تشغيل أجزاء من الشبكة السككية، ومؤكداً بالاستمرار في العمل ضمن الإمكانات المتوافرة.

وأكد استعداد سورية ممثلة بالوزارة لتقديم كل الدعم والتعاون لأي جهد يخدم عمل الاتحاد، بما ينعكس إيجاباً على شعوبنا وبلداننا العربية، والسعي عبر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى تقديم الدعم والمساعدة للاتحاد العربي للسكك الحديدية في المجالات المتعلقة بتطوير وتقديم أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء لهذا الغرض، والحصول على التقنية الحديثة المتقدمة، مع إمكانية توحيد جهود الأعضاء لتوفير أفضل الشروط والعمل على تطوير هذه التقنية بما يتلاءم مع طبيعة وواقع أنشطة الأعضاء وتجهيزاتها، إلى جانب إجراء الأبحاث المتعلقة بأنشطة أعضاء الاتحاد وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المزمع إقامتها وتقديم إرشادات وإقامة بنك للمعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالسكك الحديدية والاطلاع على مشاريع النقل من أولى المؤسسات العربية التي تزور سورية بعد قمة جدة، بهدف تعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة في سورية، مؤكداً أن وجود سورية الفعال في جامعة الدول العربية ومنظماتها وأجهزتها المتخصصة يساهم في تعزيز العمل العربي المشترك.

وتطرق اللقاء إلى الجهود المبذولة في الأمانة العامة للاتحاد العربي للسكك الحديدية، وخاصةً بعد تولي سورية مهمة الأمانة، وعمل مجلس الإدارة والجمعية العمومية له، وذلك عقب استضافة دمشق لمؤتمر الاتحاد يوم أمس بعد انقطاع ١١ عاماً، وخاصةً أن الاتحاد يتخذ من مدينة حلب السورية مقراً له.

السفير الني أشار إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حرص على أن يكون السكك في سورية وكل المشاريع والفرص الاستثمارية واستعدادات وزارة النقل لتقديم كل المساعدات ووضع الامكانات المتاحة لما يخدم ذلك.

وتطرق اللقاء إلى الجهود المبذولة في الأمانة العامة للاتحاد العربي للسكك الحديدية، وخاصةً بعد تولي سورية مهمة الأمانة، وعمل مجلس الإدارة والجمعية العمومية له، وذلك عقب استضافة دمشق لمؤتمر الاتحاد يوم أمس بعد انقطاع ١١ عاماً، وخاصةً أن الاتحاد يتخذ من مدينة حلب السورية مقراً له.

السفير الني أشار إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حرص على أن يكون الاتحادات العربية النوعية المتخصصة ومكاتبها الإقليمية في سورية.

وناقش المجتمعون سبل إنجاح أعمال اجتماع الدورة ٥٨ للاتحادات العربية النوعية التي ستعقد في سورية خلال شهر تشرين الثاني المقبل والمؤتمر الاستثماري الذي سيعقد بشكل موازٍ لاجتماع الدورة للترويج للاستثمارات، والمساهمة في عملية إعادة الإعمار في سورية، وإقامة شراكات بما يعود بالنفع على الاقتصاد السوري.

وأكد الني خلال زيارته لمقر المكتب الإقليمي حرص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على دعم الاتحادات العربية النوعية، والمكاتب الإقليمية في سورية لتتمكن من تحقيق أهدافها في تطوير قدرات المؤسسات والشركات والجهات التابعة لها والمساهمة في تنمية قدرات الاقتصاد السوري، والسعي لدى الاتحادات والجهات المانحة المنضوية تحت مظلة مجلس الوحدة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التي تعمل عليها المكاتب الإقليمية في سورية، ومشاريع المكتب الإقليمي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية وتعزيز العمل العربي الاقتصادي والمشترك.

من جهته رئيس المكتب الإقليمي في سورية حسن بارنجكي أشار إلى سعي المكتب لتوسيع مشاريعه التنموية في مختلف المحافظات السورية، ومساعدة الأسر المنتجة ودعم الصناعات الحرفية والتقليدية التنموية بشكل مجانٍ، ما يعزز القدرات الاقتصادية للقائمين على هذه المشاريع، داعياً إلى تأمين الدعم المالي لمشاريع المكتب والتشبيك مع الاتحادات والمكاتب الإقليمية والجهات المانحة.

إنتاج العام الحالي من القمح ضعف العام الماضي

وزير الزراعة لـ«الوطن»: تقديراتنا أن إنتاجنا سيؤمّن نسبة جيدة من الاحتياج

حمص- نبال إبراهيم

أكد وزير الزراعة حسان قطنا لـ«الوطن» أن وضع محصول القمح في محافظة حمص جيد وأن هناك رغبة من المزارعين بتسويق كامل منتجاتهم من المحصول إلى مراكز التسويق، موضحاً أن زراعة القمح تتركز في المنطقة الوسطى والشمالية والشمالية الشرقية من سورية.

وأشار الوزير خلال جولة له للاطلاع على واقع الإنتاج ومعدلاته والتحقق مع الفلاحين من المشاكل التي تواجههم خلال مرحلتي الحصاد والتسويق في محافظة حمص، إلى أنه تم تداول المشاكل التي واجهت زراعة المحصول مع الفلاحين ولا سيما أننا حالياً في مرحلة إعداد الخطة الإنتاجية والزراعية للموسم الزراعي القادم.

وقال: من خلال الاستماع لمشاكل الفلاحين يمكن تجاوز ما أمكن خلال إعداد الخطة، موضحاً أنه وبعد الاجتماع مع الفلاحين تبين أن مشاكلهم تتعلق بكميات الأسمدة وأصنافها والمحروقات، إلا أنه عملياً كان هناك رضا عام بالكميات التي وزعت وتتناسب مع حاجة المحصول مع مطالبتهم بزيادة هذه الكميات وسيتم النظر بهذه المطالب حسب المتوفر من الإمكانيات.

ولفت الوزير إلى أنه كانت هناك مطالبة بزيادة كميات الأعلاف الموزعة على الثروة الحيوانية وهذا المطلب كان موجوداً في كل من محافظات دمشق والقنيطرة ودرعا والسويداء لذلك تمت مضاعفة المقنن العلفي الموزع على الثروة الحيوانية على كامل القطر.

ولفت إلى اجتماعه مع المعنيين والعاملين بمديرية الزراعة والمديرين المختصين ومناقشة الخطط الإنتاجية والاستثمارية والتطلعات لتطوير الإنتاج الزراعي في المحافظة بحيث يتم الانتقال إلى تطوير المحاصيل الرئيسية والمحاصيل الداعمة للخطة الإنتاجية والزراعية والمحاصيل الأخرى ذات القيمة المضافة العالية لتحقيق مبدأ المحصول الإستراتيجي الخاص في كل محافظة.

ورداً على سؤال «الوطن» حول تقديرات إنتاج القمح على مستوى القطر وما تشكله من نسبة الاحتياج، قال الوزير: إن تقديرات الإنتاج في الحقيقة لن نعلن عنها بوضوح إلا أنه ستشكل وستؤمن نسبة جيدة من الاحتياج، لكن ما تم تسويقه حتى تاريخه حوالي ٤٥٠ ألف طن من القمح و٢٥ ألف طن من الشعير، آملاً من الفلاحين تسليم كامل إنتاجهم والاحتفاظ فقط بما يحتاجونه من بذار واحتياجات منزلية.

وكشف الوزير قطنا أنه وتحضيراً للموسم القادم تم البدء منذ حوالي الشهرين بتأمين الأسمدة اللازمة لتوفير كامل احتياج محصول القمح تحديداً، مع العلم أنه في هذا العام تم توزيع ما يزيد على ٧٠ بالمئة من الاحتياج لكن في العام القادم سيتم العمل على توزيع نسبة ١٠٠ بالمئة من الاحتياج وتوفير بعض الكميات لبعض المحاصيل الأخرى.

وأكد الوزير أن الاستقرار أكبر هذا العام في تأمين الأسمدة والمحروقات ووزعت بعدالة على الفلاحين، كما تم توفير النسبة الأكبر من مستلزمات الإنتاج لمعظم الفلاحين، وزادت المساحة المزروعة بالقمح بحدود ٢٨ ألف هكتار وظروف إنتاج المساحات المزروعة بالقمح البعل هذا العام كانت جيدة جداً لذلك إنتاج العام الحالي يعتبر ضعف إنتاج العام الماضي نسبياً وهذا كان ناتجاً عن ظروف مناخية ملائمة.

ودعا الوزير إلى تشجيع الفلاحين على زراعة المحاصيل البقولية في الموسم القادم وإدراجها في الخطة لتخصيب التربة وتحقيق الدورة الزراعية وزيادة الإنتاج من هذه المحاصيل، مشدداً على ضرورة إيصال نتائج البحوث الزراعية التطبيقية إلى الفلاحين واطلاعهم على التجارب الناجحة ودعوتهم للالتزام بالشروط والخدمات المحددة لكل محصول للوصول إلى إنتاج وعائد اقتصادي أفضل، منوهاً إلى ضرورة الالتزام بخريطة الأصناف المحددة لكل محافظة، والاهتمام بمحصول «القبار» وتنظيم عمليات الجني والتخزين والتسويق وترخيص مراكز له.

من جانبه بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن الكميات المسوقة من القمح إلى صوامع الحبوب بالمحافظة بلغت حوالي ٤١ ألف طن، وأن المساحات المحصودة من القمح «البعل والمروي» تقدر بحوالي ٢٢ ألف هكتار حتى تاريخه.

ألبسة العيد ليست متاحة للسوريين

جمعية الخياطين لـ«الوطن»: ذوو الدخل المحدود هم الضحية

اللاذقية- عبير سمير محمود

لا شك أن مناسبات الأعياد باتت تشكل عبئاً إضافياً من الناحية المادية على معظم العائلات في اللاذقية خاصة ذوي الدخل المحدود، إذ باتت تتطلب ألبسة العيد ميزانية منفصلة عن باقي المصاريف الأخرى.

وتساءل أمجد وهو موظف حكومي، عن كيفية قدرته على تأمين مبالغ مالية كافية لشراء ما يلزم من ألبسة جديدة لأطفاله الثلاثة لاستقبال عيد الأضحى المبارك، مشيراً إلى أن راتبه ٩٧ ألف ليرة لا يشتري إلا بنطالاً واحداً لأحدهم من دون شراء أي شيء آخر.

وذكر أمجد بأن سعر أي قطعة لباس جديد للأطفال في السوق لا يقل عن ٩٠ ألف ليرة، وفي حال كان طقماً ولادياً كاملاً وما يسمى «طقم العيد» فسعره من النوعية المتوسطة لا يقل عن ٢٠٠ ألف ليرة من دون الحذاء، الذي يباع بأسعار تتراوح بين ٧٥ – ١٠٠ ألف ليرة.

على حين أن فستان العيد للبنات الصغيرات، سعره يتراوح بين ١٥٠ – ٣٠٠ ألف ليرة حسب النوعية والسوق الذي يباع فيه، أما الكندرة الصغيرة فسعرها لا يقل عن ٨٠ ألف ليرة، ما يعني أن تكلفة لباس العيد للطفل أو الطفلة لا تقل عن ٤٠٠ ألف ليرة.

أمين سر جمعية الخياطة والألبسة الجاهزة في اللاذقية، بسيم القصير أكد لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار الألبسة يعود لارتفاع أسعار كل مستلزمات الإنتاج وجميع المواد بشكل عام وهو أمر طبيعي في ظل ارتفاع سعر الصرف الذي انعكس على كل الأسعار التي ارتفعت بشكل جنوني وغير منطقي.

وأضاف القصير: إن الإقبال على شراء ألبسة العيد ضعيف جداً ولا توجد أي حركة في السوق حتى تاريخه، قائلاً إن تكلفة لباس العيد للطفل على سبيل المثال لا تقل عن ٥٠٠ ألف ليرة، والشريحة الكبيرة من المواطنين لا قدرة لها على شرائه بل تفكيرهم فقط في تأمين لقمة العيش، بينما من تبقى منها تشكل ١– ٢ بالمئة قادرة على شراء اللباس من السوق.

وذكر أن المصنّع والخياط والتاجر جميعهم يدفعون ضرائب كبيرة ومبالغ مالية كبيرة كرسوم إدخال واستيراد لشراء المواد الداخلة بالإنتاج من القماش والمعدات وغيرها وجميعها مصاريف كبيرة جداً تنعكس في النهاية على أسعار الألبسة ويكون ضحيته المواطن من ذوي الدخل المحدود.

وقال القصير: إن تكاليف تصنيع اللباس ارتفعت ٣ أضعاف، ومنها أجور خياطة البنطال الذي كان يكلف ٣ آلاف ليرة ليصبح حالياً ١٠ آلاف ليرة، يضاف إليها سعر متر القماش الذي لا يقل عن ٤٥ ألف ليرة ومنه إلى أجور تاجر الجملة وتاجر المفرق ليصل إلى المستهلك بسعر لا يقل عن ١٠٠ ألف ليرة.

وأضاف: إن سعر بنطال الجينز يتراوح بين ١٠٠– ١٣٠ ألف ليرة، في حين أن الجاكيت السبور يصل حتى ٣٠٠ ألف ليرة، والليباس الكامل للطفل يبدأ من ٣٠٠ ألف ليرة من السوق الشعبي «عن البسطة»، ويصل حتى ٥٠٠ ألف ليرة في السوق العادي، مبيناً أن هذه الأسعار ارتفعت بنحو ٣٠٠ بالمئة عن العام الماضي.

وأضاف القصير إن أجور اليد العاملة كذلك الأمر ارتفعت والعامل أو الخياط يبحث بالمقابل عن لقمة عيشه التي ارتفعت مقابل أجرته ما اضطرنا لرفعها، ومنهم يحصّل بين ٨٠٠ ألفاً حتى مليون ليرة للعامل المهني في الشهر الواحد، وهي قيمة زادت ثلاثة أضعاف عن الفترة الماضية.

وأشار القصير إلى أن مهنة الخياطة تشهد حالات إغلاق كثيرة وترك نهائي للمهنة جراء عدم القدرة على التوازن بين التكاليف والإنتاج في ظل الصعوبات من تأمين الطاقة الكهربائية والمواد الأولية، إضافة لدفع ضرائب خيالية تبدأ بربع مليون ليرة سنوياً على الأقل.

واعتبر القصير أن الخياطين ومنتجي الألبسة حالياً في فترة إحباط ويأس، محذراً من ترك البقية للمهنة علماً أن العدد المتبقي في الجمعية لا يتجاوز ٤٠٠ حرفي ضمن الهيئة العامة للجمعية في اللاذقية.

بسعر ٢٩ ألف ليرة للطبق.. دواجن حماة تطرح نصف إنتاجها من البيض لتوازن السوق

توقف مداجن عن العمل بحماة بسبب الخسارة لارتفاع تكاليف الإنتاج

حماة- محمد أحمد خبازي

أمسى البيض عزيز الحضور بمائدة الطعام بالنسبة للأغلبية العظمى من الأسر بمدن محافظة حماة من دون الأرياف التي تعتمد لتوفير ما تحتاجه على أرضها وتربيتها الدجاج وغيرها من الطيور والحيوانات.

وبيّن مواطنون كثر لـ«الوطن» أن شراء البيض بالطبق أو نصفه أصبح شاقاً للغاية، في ظل الغلاء الفاحش وارتفاع سعر الطبق بالأسواق لنحو ٣٣– ٣٥ ألف ليرة. وأوضح مواطنون آخرون أنهم بالكاد يشترون ٤ أو ٥ بيضات بالأسبوع مذ تجاوز سعر البيضة الألف ليرة.

وفي جولة لـ«الوطن» على عدة محال لبيع البيض بأسواق حماة، بيّن أصحابها أنهم ملتزمون بالنشرة السعرية التي حددتها مديرية التجارة الداخلية لطبق البيض بأوزانه المختلفة.

وأوضحوا أنهم يغنى عن المخالفة، وأنهم مقتنعون بهامش الربح المحدد رسمياً، وذلك أفضل بكثير من البيع بسعر زائد والتعرض للمساءلة، في حين بين عدد من الباعة أنهم يبيعون طبق البيض وزن ٢ كيلو بنحو ٣٢ ألف ليرة لأنهم يشترونه بنحو ٢٩ ألف ليرة من المداجن.

وعزا عدد من أصحاب المداجن البياضة لـ«الوطن» غلاء طبق البيض وبلوغه سقف الـ٣٠ ألف ليرة، لارتفاع مستلزمات الإنتاج بشكل كبير. وأوضح بعضهم أن العديد من أصحاب المداجن توقفوا عن العمل مؤخراً، لعدم قدرتهم على المتابعة وتكرار الخسارة الفادحة.

ومن جانبه بيّن رئيس شعبة التربية والإنتاج الحيواني بزراعة حماة محمد قوشميد لـ«الوطن»، أن عدد المداجن المرخصة بالمحافظة نحو ١٨٤٧ مدجنة منها ١٣٧ أمات فروج، و٤٢ مدجنة للبياض، ونحو ١٦٢٩ للفروج و٣٧ مفقساً.

وأوضح أن عدد المداجن العاملة منها خلال شهر أيار الماضي كان نحو ٤١٩ مدجنة، وفي نيسان كان عددها ٤٢٧ مدجنة، أي خرجت نحو ٨ مداجن عن الخدمة والعمل والإنتاج.

ومن جهته، أكد مدير منشأة دواجن حماة المهندس عمر حمود لـ«الوطن»، أن إنتاج المنشأة اليومي نحو ٤٠ ألف بيضة أي نحو ١١٢ صندوقاً.

وأوضح أن المنشأة ولأول مرة تطرح نصف إنتاجها من بيض المائدة ضمن صالاتها بسعر ٢٩ ألف ليرة للطبق الواحد، وذلك في إطار التدخل الإيجابي بالسوق فيما نصف الإنتاج الثاني لإدارة التعيينات.

ولفت إلى أن المنشأة تدخلت بالسوق من خلال سياراتها الجوالة التي تجوب شوارع وأحياء حماة، لتوفير المادة للمواطنين بسعر أقل من السوق، ومحدد من قبل وزارة التموين أيضاً. وأشار إلى أن البيع المباشر يتم في نافذتي بيع عاديتين للمنشأة، الأولى تقع على باب المنشأة على أوتستراد حماة – حمص، والثانية في ساحة العاصي. وذكر أن المنشأة كانت تطرح سابقاً ١٥بالمئة من إنتاجها وحالياً ٥٠ بالمئة لتحقق التوازن بالسوق.

وخلال شهر آب المقبل سيدخل فوج جديد بعدد ٦٠ ألف طير بغية رفع إنتاجية المنشأة من البيض، إذ يوجد لديها حالياً نحو ٤٣ ألفاً و٥٠٠ طير بواقع إنتاج ٤٠ ألف بيضة يومياً.